

Factors affecting the quality of internal audit reports in Jordanian ministries and government institutions

Mr. Malik Hussein Ahmad Almalkawi

Khaled Bin Al-Walid Municipality | Ministry of Local Administration | Jordan

Received:
03/09/2023

Revised:
15/09/2023

Accepted:
03/10/2023

Published:
30/08/2024

* Corresponding author:
malik_almalkawi@yahoo.com

Citation: Almalkawi, M. H. (2024). Factors affecting the quality of internal audit reports in Jordanian ministries and government institutions. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 8(10), 90 – 111 .
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.K030923>

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: This Study Aimed to Know the Factors that Leave an Impact on the Quality of Internal Audit Reports Issued by the Internal Control Unit and the Internal Audit Department in Ministries and Government Institutions in Jordan to Achieve the Purpose of this Study, the Descriptive Analytical Approach was Followed in order to Interpret the Phenomenon and Know the relationship between its elements. For the Purposes of Collecting Data, A Questionnaire was Prepared that Corresponds to the Objectives and topics of the Study. The Study Population Consisted of all Ministries and Government Institutions, and their Number Equaled (165), While the Sample Was Limited to (350) Workers in the Internal Control Departments in Ministries and Government Institutions at their Various Levels. The SPSS Statistical Program Package for the Purpose of Analyzing Data and Drawing Conclusions. The Results Showed that there is A Statistically Significant Relationship Between the Academic Qualification, Practical Experience, and Training of the Report Preparer and the Quality of Internal Audit Reports in Jordanian Ministries and Government Institutions, and the Existence of a Statistically Significant Relationship Between the Independence of the Internal audit Department, the Interest of Senior Management, Planning the Audit Process, and the Quality of Internal Audit Reports in Ministries and Institutions. The Jordanian Government, and therefore the Study Recommended the Need for Ministries and Government Institutions to Issue Bulletins or Booklets to Improve and Develop the Experience of the Internal Auditor.

Keywords: internal audit, quality of reports, Jordanian government institutions, Jordanian ministries.

العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية

أ. مالك حسين احمد الملكاوي

بلدية خالد بن الوليد | وزارة الإدارة المحلية | الأردن

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تترك أثر على جودة تقارير التدقيق الداخلي الصادرة عن وحدة الرقابة الداخلية وقسم التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية في الأردن، لتحقيق الغرض من هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل تفسير الظاهرة ومعرفة العلاقة بين عناصرها. ولغايات جمع البيانات تم اعداد استبانة تتوافق مع اهداف الدراسة وموضوعاتها، كما تكون مجتمع الدراسة من كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية ويساوي عددها (165)، بينما اقتصرت العينة على (350) من العاملين في أقسام التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية بالوزارات والمؤسسات الحكومية على مختلف مستوياتهم، واستخدمت حزمة البرنامج الاحصائي spss بهدف تحليل البيانات واستخلاص النتائج، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من المؤهل العلمي والخبرة العملية والتدريب لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية قسم التدقيق الداخلي واهتمام الادارة العليا وتخطيط عملية التدقيق وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، وعليه أوصت الدراسة بضرورة اصدار الوزارات والمؤسسات الحكومية على نشرات أو كتيبات تشغل لتحسين وتنمية خبرة المدقق الداخلي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، جودة التقارير، المؤسسات الحكومية الأردنية، الوزارات الأردنية.

المقدمة:

يعتبر الهدف الأسى والاساسى من التدقيق هو مساعدة أصحاب القرار في اتخاذ قرار مناسب يتكل على دقة والصحة في البيانات المتواجدة، وتتجلى الأهمية في التدقيق الداخلي بأنه يشكل نقطة ارتكاز في هيكل الرقابة الخاصة بالمؤسسة ويوفر فحص وتقييم كفاءة الاجراءات الرقابية والتأكد من مدى سلامة البيانات المالية وتوفير الحماية للأصول وأيضاً الحث والتأكيد على أهمية الالتزام بالسياسات الادارية. (المدلل، 2007).

تواجه البيئة الحكومية الكثير من العقبات والتحديات التي ساهمت في صعوبة انجاز عملياتها وبالتالي توقعات متزايدة من طرف المجتمع على آليات الرقابة الملزمة وهنا وجب التنويه الى أن التدقيق الداخلي يمثل احدى هذه الآليات المتوفرة للقطاع الحكومي ليتسنى له القيام بمهامه ودوره بشكل فعال ويجابي. ولأن للمؤسسات والوزارات الحكومية الأردنية دور كبير في تقديم الخدمات للمواطنين والعمل على رفع مستوى حياتهم المعيشية والعمل على تقديم كل ما هو مهم لعدة نواحي منها النواحي الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية، وكان لابد من الانتباه الى الجودة المتعلقة بتقارير التدقيق الداخلي في تلك المؤسسات وبرزت حاجة ملحة لضبط الاداء والانفاق الحكومي ووضع محددات وأسس تحد من استنزاف الموارد وتشكل هذه الأسس نظام الرقابة الداخلية(العبادي، 2014) لذلك تحاول هذه الدراسة الكشف عن العوامل التي تؤثر في جودة تقارير التدقيق الداخلي لاستخلاص توصيات تعمل على تنشيط مهام وأدوار قسم التدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية الاردنية للتوصل لأداء فعال ويجابي ويمتاز بالكفاءة المرتفعة.

مشكلة الدراسة:

شهدت الأعمال والخدمات التي تقدمها الحكومة الأردنية في الآونة الاخيرة تطورات عديدة أدت للزيادة والتوسع في العمليات الادارية والعمليات المالية لتلك المؤسسات ومن هنا أتت الحاجة الملحة لتقارير تدقيق داخلي تتمتع بالجودة وتعمل على مراقبة العمليات الادارية والمالية وتساعد في الحد من استنزاف الموارد المتاحة والعمل على استغلالها بشكل مناسب وتضمن تطبيق الأنظمة والتعليمات تبعاً للسياسات الادارية والمالية الموضوعية. ومؤخراً انتقد العديد من افراد المجتمع والمنظمات الغير حكومية، دور الحكومة وضعفها في مهمة محاربة الفساد ومواجهته (جمعة، 2011) لهذا برزت الحاجة لهذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هي العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية؟"

وتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما مدى وجود علاقة ما بين التأهيل العلمي لمعد تقرير التدقيق الداخلي وجودة التقارير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية؟
- ما مدى وجود علاقة ما بين الخبرة العملية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية؟
- ما مدى وجود علاقة ما بين التدريب المقدم لمعد تقارير التدقيق الداخلي وجودة التقارير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية؟
- ما مدى وجود علاقة ما بين الاستقلالية في قسم التدقيق الداخلي وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية؟
- ما مدى وجود علاقة ما بين الاهتمام من قبل الادارة العليا وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية؟
- ما مدى وجود علاقة ما بين تخطيط عملية التدقيق وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية؟
- ما مدى وجود علاقة ما بين الكفاءة المهنية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق في الوزارات والمؤسسات الحكومية في الأردن؟

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر في جودة تقارير التدقيق الداخلي الخاص في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية ومن هذا الهدف الرئيسي تنبثق مجموعة من الأهداف الآتية:
- معرفة مدى جودة تقارير التدقيق الداخلي في بعض أقسام الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية.
 - توضيح الخطوات المتبعة لدى إدارة الوزارات لتطوير الجودة في تقارير التدقيق الداخلي.
 - الوقوف على العقبات والمعوقات التي تقابل المدقق الداخلي أثناء قيامه بأعمال الرقابة الداخلية.

فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضيات التالية بالاستناد الى متغيرات الدراسة:

- H01: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التأهيل العلمي لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 5.0)$.
- H02: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الخبرة العملية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 5.0)$.
- H03: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التدريب وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 5.0)$.
- H04: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين استقلالية قسم التدقيق الداخلي وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 5.0)$.
- H05: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اهتمام الإدارة العليا وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 5.0)$.
- H06: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين تخطيط عملية التدقيق وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 5.0)$.
- H07: توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الكفاءة المهنية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 5.0)$.

أهمية الدراسة:

تستقي هذه الدراسة أهميتها من خلال اهتمامها بالتقارير الداخلية ومساعدتها لأصحاب القرار بطرق واساليب صحيحة تساهم في تحسين وتطوير وتوفير الجودة في التقارير والعمل على الرفع من كفاءتها. وتساعد الوزارات والمؤسسات الحكومية في الاستدلال على جوانب الضعف وجوانب القوة في جودة التقارير المعدة من طرف قسم الرقابة والتدقيق الداخلي والعمل على تقوية الجوانب الايجابية وتعزيزها ، والعمل على النهوض والرفي في أداء خدمات الوزارة والحفاظ على الموارد من الاستنزاف وهدر المال العام خاصة بأن الوزارات تعاني من مشاكل مالية.

مصطلحات الدراسة:

التدقيق الداخلي: هو أسلوب منهجي يتميز بالضبط والقدرة على تطوير وتقديم فاعلية الرقابة والادارة على المخاطر (Vallabhaneni, 2015)

تقرير التدقيق الداخلي: هو أداة ووسيلة تهدف لبيان نتائج وتوصيات عملية التدقيق وهو يقدم صورة عن جودة عملية التدقيق (Australian National Audit Office, 2012)

محددات الدراسة:

- اقتصرت هذه الدراسة الحالية على كل من العاملين في قسم التدقيق الداخلي ووحدة الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية.
- تحددت هذه الدراسة في الفترة الزمنية 2022-2023.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري

تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي حيث نظر اليه معهد المدققين الداخلي بأنه عبارة عن اداء يتمتع بالاستقلالية والموضوعية والهدف منه تحسين عمل المنظمة(جمعة، 2011)

وعرفه (جربوع، 2006) بأنه نشاط ذو هدف تقييمي له استقلالية داخل المنظمة ويمتد بأنشطته لأنواع الرقابة الادارية بأكملها لذلك فهي لا تتقيد بالرقابة الادارية فقط انما المحاسبية وأيضاً الضبط الداخلي، لهذا فهي لا تعتبر فقط وظيفة تنفيذية انما وظيفة استشارية بشكل أكثر تفصيل.

أهمية التدقيق الداخلي:

يمكن النظر للتدقيق الداخلي على أنه وسيلة لتحديد مدى الانحراف ما بين الواقع الحالي والأسس والمعايير التي تم تحديدها سابقاً، ويعمل على منع حدوث الأخطاء ومن خلاله يحدد المدقق الداخلي ما في الجوانب اللازم العمل على تحسينها ومعالجة الضعف الواقع فيها (Kagermann, et.al., 2008) وكذلك يعمل التدقيق الداخلي على مساعدة وخدمة عدد من المديرين وذوي العمل وايضاً المؤسسات الحكومية حيث يتم الاتكال على البيانات المحاسبية التي تم تدقيقها وتزويد الإدارة بمجموعة من الخدمات الهامة والمتمثلة في (الخيبي، 2013) :

1. الخدمات الوقائية: وتظهر مهمة المدقق الداخلي هنا بالتحقق من مدى حفظ سياسة المؤسسة وأصولها.
2. الخدمات التقييمية: تتمثل في مهمة قياس نظام الرقابة المرتبط بالمؤسسة.

مهام التدقيق الداخلي:

شددت وظائف التدقيق الداخلي سابقاً على الأحداث المحاسبية ذات الجانب المالي وبعدها اخذت بالانتشار والاتساع لتستوعب المخاطر التي قد تترك أثراً سلبياً على مهام المؤسسة وللتحقق من درجة الالتزام لدى المؤسسة بالمعايير المحددة سابقاً. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه الى أن وظائف ومهام وحدة التدقيق الداخلي تنوعت واصبحت كما يلي: (الجابري، 2014)

1. تزويد الادارة العليا بتقرير التدقيق الداخلي والمتعلق بأنشطة المؤسسة المتنوعة.
2. استنتاج والتعرف على المخاطر التي يمكن أن تقابل المؤسسة بشكل دوري ومستمر.
3. تقويم الاساليب والخطوات المتبعة ومساهماتها في انجاز غايات المؤسسة.
4. تقييم التزام المؤسسة بالقوانين المفروضة والانظمة الخاصة.
5. فحص الوثائق لمعرفة مدى الدقة المتواجدة في المعاملات المالية.

أنواع التدقيق الداخلي:

يتشعب قسم التدقيق الداخلي إلى ثلاثة أقسام:

1. التدقيق المالي: يتضمن التدقيق المالي كل من العمليات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة والتي تتعلق بمدى وفاء المؤسسة والتزامها بالأسس والمعايير المحاسبية الموضوعية إضافة الى السياسات الادارية. (المدلل، 2007)
 - وهذا النوع من التدقيق يضم النوعين الآتيين:
 - أ. التدقيق الداخلي المالي الذي يتم قبل عملية الصرف: وهو قيام موظف بتدقيق عمل زميل له للتأكد من اكتمال وسلامة الخطوات وهو يشكل الرقابة على الاعمال قبل البدء بالعمل وخلالها.
 - ب. التدقيق الداخلي المالي الذي يتم بعد الصرف: ويتمثل بفحص عينة للتحقق من نطاق الأداء المالي تبعاً للتعليمات والقوانين المحددة.
 2. تدقيق الالتزام: عملية مستقلة تشمل تقييم الأنشطة وفحص المعلومات المالية لمعرفة مدى موافقتها مع التعليمات والأنظمة المحددة وهو يعتمد على دقة التزام وجود معلومات ممكن تطبيقها وعلى أسس وتعليمات ذات جهة مسؤولة. (Meigs,et.al.,1989)
 3. التدقيق التشغيلي: يستخدم لمعرفة كفاءة وجود العمليات التشغيلية الخاصة بالمنشأة حيث يعمل المدقق على إيتاء تقرير يحتوي نتائج التقييم المتعلقة بعمليات التطوير والهدف الأسى هو التأكد من عمل المنشأة بشكل صحيح يحقق غاياتها، ويقوم التدقيق التشغيلي على خطوات محددة تتمثل في: الإعداد التمهيدي، المسح الميداني، تطوير برنامج التدقيق وتنفيذ البرنامج وإضافة للتقرير والمتابعة.
- حيث يعتبر هذا التدقيق أداة تقيس وحدة من المنشأة بعد ان تتم دراستها، وتقييم القدرة على الوصول للأهداف الموضوعية والقيام بمهامها بفعالية والقدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. (Salazar, 2002)

المبحث الثاني: جودة تقارير التدقيق الداخلي

مفهوم جودة تقارير التدقيق الداخلي: اختلفت وتنوعت المفاهيم المتصلة بجودة تقارير التدقيق الداخلي حيث تبين عدم الاتفاق على مفهوم معين نتيجة لتنوع الآراء والتوجهات التي تناولت وقصدت هذا الموضوع حيث عرفها مصطلح (2013) بأنه مفهوم واسع

وشامل يتضمن الجودة في التقارير الخاصة بكافة الوحدات الاقتصادية وأن يلتزم المدقق بتقديم التقرير الذي يتسم بالجودة والاستقلالية والتطرق للنتائج التي توصل إليها وعليه ان يلتزم بلغة خالية من اللبس والالتفاف وأن يقدم دعم للمعلومات التي يوفرها. وهنا لا بد من التنويه الى أن مقياس جودة التقرير يتعلق بدقة ومصداقية البيانات الواردة ومدى تحقيقها للمنفعة لمستخدميه ولهذه المعلومات صفات محددة من ضمنها مدى الملائمة والأهمية النسبية والقدرة على المقارنة والحيادية والأمانة والثقة بها والقدرة على الاتكال عليها(أبو حمام، 2009)

العوامل التي تترك أثر على جودة التدقيق الداخلي: تقسم تلك العوامل الى مايلي:

1. عوامل تنظيمية: تأخذ هذه العوامل خطوات التدقيق والتخطيط والوقت اللازم للانتهاء من العملية وعلى المدقق وضع وقت للبدء في التدقيق وكذلك لهيئته ويمكن قياس هذه الجودة لأداء المهام عن طريق دقة برامج التدقيق. (التميمي، 2012) وتعتبر عملية التدقيق الداخلي سلسلة متعددة من الخطوات والمهام بداية من تحديد اذا كانت العمليات متناسقة مع الاسس المحددة سابقاً او هناك ابتعاد عن الأسس الموضوعية وأول خطوة في القيام بعملية التدقيق الداخلي هي تحديد وفهم المعايير وبعدها جمع البراهين ثم بالنهاية تقييم وتحليل الأدلة وتضم مراقبة العمليات والمقارنة في المعلومات المرتبطة بالفترة الحالية والمعلومات الخاصة بالفترة السابقة بالإضافة للمقارنة ما بين المعلومات الحالية والموازنات والتوقعات، والأنشطة الآتية مع الاجراءات المعتمدة والاستفادة من الحاسوب في انجاز عملية التدقيق والمقارنة وتحليل البيانات(Kegermann, 2008).
 2. عوامل سلوكية: تتعلق بمدى تقيد المدقق ووجود الاستقلالية والامانة والمعاونة مع فريق العمل والقدرة على تقديم عوامل الجودة وأن يتفق المدقق مع الفريق فيما يرتبط بجودة عملية التدقيق الداخلي والممارسات والسلوكيات المرتبطة بالاستقلالية والحياد (ابو هين، 2005)، كما أن هناك عدد من العوامل الهامة التي تحدد سمات ومزايا الجودة ومنها المنطقية والقدرة المهنية والجودة في أداء المهام، وتتعلق العوامل السلوكية بخصائص الأفراد العاملين على التدقيق منها الاستقلالية والنزاهة. (العبدلي، 2012)
 3. عوامل شخصية: وتضم المؤهل العلمي وكذلك الخبرة العملية المرتبطة بالمدقق والمشاركة بالبرامج والدورات التدريبية التي ترفع من كفاءة المدقق لان التدريب يؤدي دور مهم في جودة خدمة التدقيق(التويجري والنافعابي، 2008) ويمكن الحكم على الأهلية للمدقق عن طريق شهادته ومستواه التعليمي(عيسى، 2008) وعلى المدقق ان يمتاز بعوامل محددة تحسن من أداءه للتدقيق وان يكون حاصلأ على تخصص ذو علاقة وارتباط وهو تخصص المحاسبة وذلك لأن عملية التدقيق تتضمن الجوانب المالية والادارية والفنية وأيضاً ينبغي توظيف الأشخاص الذين لديهم خبرة وكفاءة فهذه تعد الحركة الاساسية لتحقيق الجودة المرجوة كما وان هناك مجموعة من العوامل ذات العلاقة بالأساسيات العلمية لمهنة التدقيق وهي المعايير المهنية المفروض الالتزام بها عند التدقيق وكتابة التقرير وكيفية القيام باستغلال الموارد بشكل فعال وهنا على المدققين الداخليين ان يحرصوا على التقيد والالتزام بالكفاءة والمعايير المحددة التي ترفع من كفاءة فعالية التدقيق الداخلي. (العفيفي، 2007) ويمكن أن تقسم أيضاً كما يلي: (المرعي، 2009)
 1. العوامل البيئية ويندرج تحتها:
 - أ. اتجاهات الادارة: وهي من أكثر العوامل اهمية ذات العلاقة بجودة التدقيق الداخلي وكفاءة أدائها وتتمثل في الدعم والمساندة المقدمة من ادارة قسم التدقيق الداخلي داخل المنشأة، حيث تعقد المنشأة اجتماعاً بشكل دوري ومستمر مع مجلس الادارة ويتم فيه دعم وتشجيع الاستقلالية والجودة في الاداء للتدقيق الداخلي
 - ب. الهيكل التنظيمي: ان من أبرز العوامل التي تؤثر في عمل وأداء المدقق الداخلي موقع قسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة والذي له الأثر الكبير على فعالية الاداء لارتباطه بالادارة العليا بشكل مباشر.
 2. عوامل داخل دائرة التدقيق الداخلي: وتضم هذه العوامل:
 - أ. السياسة الخاصة بالموارد البشرية لدائرة التدقيق الداخلي: إذ يؤثر في جودة الاداء مدى تدريب المدققين الداخليين وتنظيم العلاقة فيما بينهم.
 - ب. تخطيط التدقيق: وهو عملية وضع عدد من الخطط الاستراتيجية التي تربط ما بين الغاية من التدقيق مع أهداف المنشأة.
 - ج. المهنية: من العوامل الهامة والتي تعمل على الزيادة والتحسين في جودة اداء عملية التدقيق هو وجود المعرفة والخبرة لدى المدقق.
- ومن المعايير المهنية المهمة ذات العلاقة بالجودة معيار تطوير برنامج خاص من أجل تأمين الجودة وتطوير التدقيق الداخلي: (palm, 2013)

وهو معيار هام يضمن تطوير ورفع الكفاءة وجودة تدقيق قسم التدقيق الداخلي الذي يتبع للمنشأة مما يكفل انتظام المنشأة بكل من المايير المهنية والمعايير الاخلاقية وتحسين عملياتها ويندرج تحت هذا المعيار الاساسي مجموعة من المعايير الفرعية وهي:

1. البرنامج الذي يتم اتبعه لتحسين الجودة.
 2. ابلاغ قسم التدقيق الداخلي الادارة عن تقييم برنامج الجودة من خلال اعداد تقرير متعلق بالبرنامج.
 3. اجراء قياس لمدى اتباع وتعقب المعايير ومن المؤكد أن هذا يحتم على المدقق اعداد تقرير حول توافق العمل مع المعايير الموضوعية.
 4. تزويد المسؤول عن التدقيق للجنة التدقيق او الادارة العليا عن حالات المخالفة والتجاوز عن المعايير والاثار السالبة التي تترك أو تظهر على أنشطة المنشأة.
- كما وتعد التقارير ذات الجودة من أهم الأسس لاتخاذ القرار حيث أن هناك مجموعة الشروط والمعايير التي من الواجب توفرها لتحقيق جودة التقارير منها:
1. المعايير المهنية: تمثل تلك الأسس والمعايير الدولية الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أساساً وقواعد يتم من خلالها تقييم الخدمات المرتبطة بوظيفة التدقيق الداخلي، اخذين بالاعتبار أنه عندما يتم التقيد والالتزام بها ستحقق غايات الوظيفة لأنه تم وضع هذه الأسس والقواعد تبعاً لآطار نظري محدد وواضح.
 2. معايير رقابية: تهتم هذه المعايير بتقييم ومعرفة الالتزام بالإجراءات التي تقوم على سهولة وتبسيط عملية تخصيص الموارد لرفع كفاءة وفاعلية المنشأة. (Robert, 2009)

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة (المباشر، 2014) بعنوان: "علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من ادارة الأرباح". هدفت الدراسة لمعرفة العناصر ذات الارتباط بالجودة المرتبطة بالتدقيق الداخلي الخاص بالشركات الفلسطينية والمدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، وتقديم التوصيات التي تعزز من الجودة الخاصة بالتدقيق الداخلي مما يحقق حداً أكبر من ممارسة ادارة الأرباح لتلك الشركات المدرجة ببورصة فلسطين، وضمت عينة الدراسة (49) شركة، ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة لجأ الباحث الى اتباع المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على استبيان خاص في مدراء ورؤساء التدقيق الداخلي الخاص لهذه الشركات. وتوصلت نتائج الدراسة الى ان وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الفلسطينية لديها جودة واهتمام بتدريب المدققين الداخليين وتتمتع بالموضوعية وأيضاً ذات موضوعية.

دراسة (الخيبي، 2013)، بعنوان: "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والاداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة".

هدفت دراسته لمعرفة مدى تبني المعايير الواضحة لوظيفة التدقيق الداخلي ومعرفة أثر الكفاءة العلمية والكفاءة العملية ودورها في تحقيق الضبط المرتبط بالأداء المالي والاداري لدى قطاع غزة، وتأثير وجود قسم التدقيق الداخلي على الجودة الخاصة بالمنتجات، ولتحقيق غرض هذه الدراسة تم لجوء الباحث الى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية والاستبانة على (50) عامل من المدققين الداخليين العاملين في هيئات الحكم المحلي. وأشارت نتائج الدراسة أن لوظيفة التدقيق الداخلي استقلالية وتتأثر بمدى توفر الكفاءة العلمية والعملية ذات الاختصاص والعلاقة، وتطبق هيئات الحكم المحلي اجراءات التدقيق الداخلي كافة بحيث يضمن صحة ودقة البيانات المالية والادارية ودقتها وأن المدققين الداخليين متقيدون بمعايير التدقيق المتفق عليها.

دراسة (سالم، 2012)، بعنوان: "واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية". هدفت الدراسة لمعرفة مدى قدرة المدقق الداخلي على القيام بوظيفته والواجبات الخاصة به، ومدى توفر القدرة الخاصة بقسم التدقيق الداخلي على التطوير الخاص بجودة الدائرة المالية في قطاع غزة واعتمد الباحث على استبانة اعددها لهذا الغرض واقتصرت العينة على (25) بلدية من بلديات قطاع غزة بواقع (85) من موظفي التدقيق الداخلي والرقابة والماليين والمحاسبين، وأشارت النتائج بأن المدققين الداخليين قاموا بالواجبات والمهام المطلوبة منهم وظهروا التزاماً بالمعايير ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي وأن لقسم التدقيق الداخلي اهمية كبيرة ولكن لا يوجد اهتمام بتطوير القسم من جانب الادارة العليا.

دراسة (المري، 2009)، بعنوان: "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية". هدفت الدراسة لمعرفة دور لجان التدقيق المرتبطة في التدقيق الداخلي لتحسين وظيفة التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين وموظفي لجان التدقيق ومعرفة ما إذا كان هناك فرق بين وجهة نظر المدققين الداخليين

واعضاء لجان التدقيق نحو ما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تطوير وظيفة التدقيق الداخلي لدى تلك الشركات الخاصة في التأمين بالأردن. واطهرت نتائج الدراسة ان لجنة التدقيق لها دور فعال وهام في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين الأردنية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (MacRae and Girls, 2014)، بعنوان: "Nine elements required for internal audit effectiveness in the public sector".

حيث الدراسة لمعرفة فرص تحسين مهمة التدقيق الداخلي الخاص في القطاع العام واتبعت الدراسة المسح بإشراف من معهد المدققين الداخليين من أجل تحليل ودراسة واقع القطاع العام في جميع نواح العالم وتحديد العناصر التي من الواجب توافرها للزيادة في أنشطة التدقيق الداخلي وتفعيل دور المدقق في القطاع العام وتم تحديد مجموعة عناصر ذات العلاقة ومن ضمنها: الاستقلال التنظيمي، تفويض رسمي، توافر التمويل الكافي، المساهمة في دعم المصلحة العامة، وجود موظفين على درجة من الكفاءة، واشتملت عينة الدراسة على (2824) من العاملين في القطاع العام في قارة أوروبا وأمريكا وآسيا، وأشارت نتائج هذه الدراسة أن توفر الخبرة والموضوعية من أهم العوامل ذات الأثر في التدقيق الداخلي لدى القطاع العام، وكذلك اتباع معايير معينة في التدقيق وإضافة إلى الاستقلالية التنظيمية.

دراسة (Boyle, 2012)، بعنوان: "The Effects of Internal Audit Report Type and Reporting Relationship on Internal Auditors Judgments".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أنواع تقارير التدقيق الداخلي لدى شركات الولايات المتحدة الأمريكية وما هي آثار كل نوع من أنواع التقارير على تقدير خطر كل من الرقابة الداخلية والتحايل، واستخدمت لهذه الدراسة أداة دراسة الحالة وأشارت النتائج ان تقرير التدقيق الداخلي مع اطراف خارجية ذات علاقة مع المؤسسة يترك أثراً على قدرة المدقق الداخلي على تقدير مدى خطر الرقابة الداخلية والتحايل وأن للجنة التدقيق مشاركة فعالة في الرقابة من قبل الإدارة.

دراسة (Suyono, 2012)، بعنوان: "Determinant factors affect the audit quality: an Indonesian perspective". هدفت الدراسة لتحليل العوامل ذات التأثير على الجودة في عملية التدقيق وتناولت الدراسة ثلاثة عوامل مستقلة: الاستقلالية والمساءلة والخبرة وأشارت الدراسة ان للاستقلالية دور مهم في أداء وظائف التدقيق لكونها تزيد من الدقة والثقة على المهمة، بالإضافة للخبرة المكتسبة من خلال الالتزام في العمل واعتبار المساءلة كحافز أو دافع نفسي يعمل على حث الفرد ليكون مسؤولاً عن المهام والواجبات الموكلة اليه، اقتصرت عينة الدراسة على 28 شركة محاسبة تابعة لمحافظة جاوة الوسطى وجاكرتا واستخدم الباحث استبانة وزعت على 150 موظف تدقيق حسابات، وأشارت النتائج انه يوجد علاقة بين الاستقلالية والمساءلة القانونية وأن أكثر العوامل تأثيراً وأهمية هو المساءلة، ولا يوجد أثراً للخبرة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السالفة الذكر جودة التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية وأنواع التقارير ولكنها لم تتطرق للتعرف على جودة تقارير التدقيق الداخلي والآثار الناتجة عنها لهذا جاءت الدراسة الحالية لتبحث عن مجموعة العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي الخاص في المؤسسات والوزارات الأردنية الحكومية باعتباره الصورة الختامية لعملية التدقيق وكذلك اقتصرت الدراسات السالفة على تناولها لعدد من المتغيرات ذات العلاقة بالجودة ولكنها لم تكن شاملة لكافة العناصر كما في الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة واجراءاتها

منهج الدراسة:

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة وتفسيرها ومعرفة العلاقة ما بين مكوناتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة العاملين في أقسام التدقيق الداخلي وكذلك أقسام الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات الحكومية في الأردن والبالغ عددهم (165) مؤسسة، ومثلت عينة الدراسة (350) من العاملين في أقسام التدقيق الداخلي أيضاً الرقابة الداخلية بالوزارات والمؤسسات الحكومية على مختلف مستوياتهم.

مصادر جمع البيانات:

1. المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية من قبل الباحث عن طريق اعداد استبانة خاصة لتحقيق الهدف من الدراسة.
2. المصادر الثانوية: تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية وذلك لإثراء الاطار النظري والتي تتجلى في الكتب والتقارير والدراسات الماضية ذات الارتباط بموضوع الدراسة والمراجع العربية والأجنبية والدوريات.

متغيرات الدراسة:

- المتغير التابع: ويتمثل بجودة تقارير التدقيق الداخلي وتم قياسه من خلال مجال الخصائص للتقارير.
- المتغير المستقل: وهو عناصر الجودة في عملية التدقيق وهي:
 - التأهيل العلمي، الخبرة العملية، التدريب، استقلالية قسم التدقيق، اهتمام الادارة العليا، تخطيط عملية التدقيق، الكفاءة المهنية.

أداة الدراسة:

قام الباحث وبعد أن اطلع على الدراسات السابقة والاطار النظري المرتبط بمتغيرات هذه الدراسة بإعداد وتطوير استبانة تتناول العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي وتكونت من شقين الأول يختص ويتناول المعلومات العامة الخاصة بالمستجيب، والشق الثاني يتعلق بمجالات الدراسة وهي التأهيل العلمي، والخبرة، التدريب، الاستقلالية، اهتمام الادارة العليا، وتخطيط عملية التدقيق حيث تكونت من (63) فقرة موزعة على 8 أبعاد.

المعيار الإحصائي:

لتصحيح أدوات الدراسة اتبعت الأداة تدرج ليكرت الخماسي، وذلك عن طريق إعطاء كل فقرة من الفقرات الخاصة بالمقياس درجة واحدة من الدرجات الخمسي وهي كالآتي (موافق بشده، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل على شكل رقمي بـ (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، كما تم اعتماد المقياس الآتي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00- 2.33 قليلة

من 2.34- 3.67 متوسطة

من 3.68- 5.00 كبيرة

ثم تم حساب المقياس عن طريق تطبيق المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)}}{\text{عدد الفئات المطلوبة (3)}}$$

عدد الفئات المطلوبة (3)

$$1.33 = \frac{5-1}{3}$$

وإضافة الجواب (1.33) لنهاية كل فئة.

صدق أداة الدراسة:

لغرض التيقن من صدق أداة هذه الدراسة تم اللجوء الى عرضها على عدد من المحكمين ذو الاختصاص والخبرة والكفاءة في عدة جامعات أردنية من ضمن الحكومية والخاصة، حيث بلغ عددهم (7)، وذلك بهدف إبداء الرأي فيها والتأكد من مدى مناسبتها للغرض الذي وضعت من اجله، من عدد الفقرات وكذلك الدقة والترابط ، وتقدير أية ملاحظات واقتراحات أخرى يرونها ملائمة، أكان ذلك بالقيام بالحذف أو تغيير أو إضافة، وتم اعتبار عملية المراجعة هذه وما يلحقها سواء تصويب وتعديلات لمعظمها بمثابة تحقق واختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) من أجل التأكد من الثبات الخاص بأداة هذه الدراسة، وفي جدول (1) تم اظهار النتائج المتحققة.

جدول (1) "معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا"

المجال	الاتساق الداخلي
التأهيل العلمي	0.70
الخبرة العملية	0.80
التدريب	0.93
استقلالية قسم التدقيق الداخلي	0.93
اهتمام الإدارة العليا	0.85
تخطيط عملية التدقيق	0.93
الكفاءة المهنية	0.96
خصائص التقرير	0.97

يظهر الجدول (1) أن القيم الخاصة بمعامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكافة الأبعاد الخاصة بفقرات أداة (الاستبانة) قد تراوحت ما بين (0.70 إلى 0.97)، حيث يعد ثبات الأداة ضعيفاً إذا ظهر قيم المعامل ما دون (0.60) وقد ذكر (Sekaran&Bougie, 2010,184) أن الحد الأدنى لمعامل الثبات يساوي (0.70)، كما يعد هذا الثبات جيداً في حال كانت قيم المعامل (0.80) فأعلى، ووفقاً لهذا فالقيم المبيّنة في الجدول السابق تعتبر مؤشراً على ثبات الأداة، والاتساق ما بين فقراتها وكذلك الموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها للقيام بالتحليل الإحصائي.

اختبار التوزيع الطبيعي:

بالاعتماد على قيم معامل الالتواء تم إجراء التوزيع الطبيعي للبيانات، لاختبار إذا كانت تلك البيانات المستعملة في التحليل تعقب التوزيع الطبيعي أم لا، وكانت النتائج كما هو في الجدول (2)

جدول (2) "اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على قيمة معامل الالتواء"

معامل الالتواء	المجال
.239	التأهيل العلمي
-.596	الخبرة العملية
-.059	التدريب
-.860	استقلالية قسم التدقيق الداخلي
-.938	اهتمام الإدارة العليا
-.599	تخطيط عملية التدقيق
-.777	الكفاءة المهنية
-.983	خصائص التقرير

يلاحظ من الجدول السابق قيمة معامل الالتواء (Skewness) لجميع الفقرات الواردة في الاستبانة كانت دون الواحد وهذا يدل اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

اختبار ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام اختبار الارتباط الخطي للتحقق من أن هناك وجود لارتباط عال ما بين المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال الاستناد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) الخاص بكل متغير من تلك المتغيرات المستقلة المتضمنة في هذه الدراسة، حيث ينبغي ظهور المتغيرات المستقلة للنموذج بشكل مستقل فيما بينها، وللتأكد نستعين بهذا الاختبار الذي يعد أحد الطرائق التي تتبع من أجل التخلص من مشكلة التعدد الخطي، علماً بأنه واجب عدم تجاوز معامل التضخم للتباين قيمة (10)، وعلاوة على هذا يجب أن تظهر قيمة اختبار التباين المسموح به أعلى من (0.05)، وبحساب المعاملات لكافة المتغيرات المستقلة، تم التوصل إلى النتائج المبيّنة في الجدول الآتي:

جدول (3) "اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة"

معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح Tolerance	المتغيرات المستقلة
1.914	.522	المؤهل العلمي

معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح Tolerance	المتغيرات المستقلة
2.939	.340	الخبرة العملية
3.261	.307	التدريب
5.802	.172	استقلالية قسم التدقيق الداخلي
3.691	.271	اهتمام الإدارة العليا
5.118	.195	تخطيط عملية التدقيق
3.352	.298	الكفاءة المهنية

يظهر هذا الجدول رقم (3) أن قيم اختبار تضخم التباين لكافة المتغيرات أدنى من (10)، والقيمة المسموح بها لاختبار التباين لكافة المتغيرات تزيد عن (0.05)، وعليه يمكن القول أنه ليس هناك مشكلة ارتباط عال ما بين المتغيرات، وهذا يشير إلى عدم توفر ارتباط ذو أهمية إحصائية ما بين المتغيرات المستقلة المتضمنة بجدول (الارتباط)، وهذا يدعم ويقوي من مدى إمكانية اتباعها في النموذج، وذلك استناداً لما أورده (Gujarati, 2004, 352).

ولتأكيد النتيجة السالفة استخدمت معاملات الارتباط بيرسون لما بين أبعاد المتغير المستقل، للتحقق من عدم وجود الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرات الفرعية في المتغير المستقل، وبرزت النتائج كما هو مدرج في الجدول (4)

جدول رقم (4) "مصنوفة ارتباط بيرسون للمتغيرات الفرعية في المتغير المستقل"

المؤهل العلمي	الخبرة العملية	التدريب	استقلالية قسم التدقيق الداخلي	اهتمام الإدارة العليا	تخطيط عملية التدقيق	الكفاءة المهنية
1						
المؤهل العلمي	1					
الخبرة العملية	** .623	1				
التدريب	** .659	** .767	1			
استقلالية قسم التدقيق الداخلي	** .459	** .649	** .636	1		
اهتمام الإدارة العليا	** .500	** .653	** .640	** .715	1	
تخطيط عملية التدقيق	** .376	** .498	** .448	** .744	** .737	1
الكفاءة المهنية	** .313	** .456	** .378	** .740	** .720	** .702

** ذات دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.01)$

يظهر الجدول (4) أن أعلى ارتباط بلغ ما بين المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل يساوي (0.767) وهو ما بين المتغيرين (الخبرة العملية) و(التدريب)، وأن قيم معامل الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة الأخرى ظهرت أدنى من ذلك، وهذا يبين غياب ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد العالي بين المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل، حيث أن جميعها أدنى من (0.80) وبناءً عليه تخلو العينة في هذه الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي (Gujarati, 2004, 352).

عينة الدراسة:

جدول (5) "التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة"

النسبة	التكرار	الفئات	الجنس
42.3	148	أنثى	
57.7	202	ذكر	
60.3	211	بكالوريوس	المؤهل العلمي
19.4	68	ماجستير	
2.3	8	دكتوراة	
18.0	63	أخرى	
9.4	33	أقل من 30	العمر

النسبة	التكرار	الفئات	
45.1	158	من 31-40	سنوات الخبرة
34.9	122	من 41-50	
10.6	37	أكثر من 50	
10.9	38	أقل من 5 سنوات	
42.3	148	من 6-10 سنوات	
34.0	119	من 11-20 سنة	
12.9	45	أكثر من 20 سنة	
22.9	80	رئيس قسم	المركز الوظيفي
31.4	110	محاسب	
12.0	42	مدير	
6.3	22	نائب مدير	
27.4	96	أخرى	
100.0	350	المجموع	

نتائج الدراسة التطبيقية:

تحليل مجالات المتغيرات المستقلة واختبار الفرضيات:

تحليل المجال الأول (المؤهل العلمي): استُخدم اختبار T وذلك بهدف معرفة إن كان المتوسط لدرجة الاستجابة لأفراد عينة الدراسة قد بلغت الدرجة المتوسطة من الموافقة وهي 3 أم لا يحصل ذلك. والنتائج مبينة في جدول (6).

جدول (6): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال التأهيل العلمي"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
2	حصول المدقق الداخلي على شهادة معينة (مثل شهادة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين) يساهم في أداء مهام التدقيق الداخلي بفعالية.	4.04	.542	80.80	35.800	.000	1
1	تحرص الوزارة على تواجدهم التأهيل العلمي الملائم للمدققين باعتباره عاملاً ذو أهمية في جودة عملية التدقيق الداخلي.	3.99	.460	79.80	40.399	.000	2
3	يحصل المدقق الداخلي على ترقية وظيفية عند حصوله على شهادة معينة.	3.36	.731	67.20	9.144	.000	3
4	توجه الوزارة المدققين الداخليين للحصول على شهادات علمية عليا بترقيتهم وظيفياً.	3.29	.758	65.80	7.197	.000	4
	التأهيل العلمي	3.67	.455	73.40	27.523	.000	

يتبين من الجدول (6) أن مستوى الأهمية النسبية للمؤهل العلمي جاءت مرتفعة، كما بلغ المتوسط الحسابي العام (3.67) بلغ وكذلك بلغ الانحراف المعياري (4.55)، وظهرت الفقرة التي تنص على "حصول المدقق الداخلي على شهادة معينة (مثل شهادة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين) يساهم في أداء مهام التدقيق الداخلي بفعالية" بالمرتبة الأولى ما بين الفقرات وجاء المتوسط الحسابي لها (4.04) والانحراف المعياري جاء يساوي (5.42). وظهرت الأهمية النسبية مرتفعة. وجاءت الفقرة التي تنص على "توجه الوزارة المدققين

الداخليين للحصول على شهادات علمية عليا بترقيتهم وظيفياً" بالمتزلة الأخيرة ما بين الفقرات بمتوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري (758). وأهمية نسبية متوسطة. وقد يفسر الباحث ذلك بمدى اهتمام وتركيز الوزارات والمؤسسات الحكومية على تعيين الذين يتوفر لديه التأهيل العلمي الملائم وربما يدل على نظرة تلك المؤسسات والوزارات له على أنه عامل مهم في جودة عملية التدقيق الداخلي.

اختبار الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)".

يظهر جدول (7) بلوغ معامل الارتباط ما يساوي (0.340) وأن القيمة الاحتمالية (Sig) بلغت (0.000) وهي دون مستوى الدلالة 0.05 وهذا يؤكد توفر العلاقة الدالة احصائياً ما بين المؤهل العلمي وبين خصائص التقرير لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية ، وعليه يمكن قبول هذه الفرضية.

يلاحظ أن التأهيل العلمي المتوفر من تحليل الجدول السابق هو أحد العوامل للجودة في عملية التدقيق وانعكس ذلك على جودة التقرير الصادر عن قسم التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

جدول (7): "معامل الارتباط بين التأهيل العلمي وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
0.000	0.340**	"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التأهيل العلمي وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

تحليل المجال الثاني (الخبرة العملية)

استخدم الباحث اختبار T من أجل معرفة إن كان متوسط درجة الاستجابة لأفراد عينة الدراسة قد وصل درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. وجدول (8) يبين ما تم التوصل إليه من نتائج.

جدول (8): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال الخبرة العملية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
6	أثناء العمل في الوزارة يكتسب المدقق خبرة ملائمة.	4.03	.513	80.60	.000	1
5	عند تعيين المدققين الداخليين تشترط الوزارة حصولهم على سنوات خبرة كافية.	3.89	.637	77.80	.000	2
7	يتم التحقق من حصول المدقق على ما يكفي من الخبرة في مختلف مجالات التدقيق وفي قطاعات متنوعة.	3.83	.516	76.60	.000	3
10	يمتلك المدقق الداخلي الخبرة الكافية التي تمكنه من اعداد وصياغة ملاحظات التقارير.	3.81	.606	76.20	.000	4
9	تحرص الوزارة على إقامة اللقاءات العلمية والندوات المتخصصة بالتعاون مع أفراد ذوي خبرة.	3.51	.786	70.20	.000	5
8	تزيد الوزارة من خبرة المدققين عن طريق تقديم الكتب والنشرات المحلية والدولية ذات العلاقة بالتدقيق والمتطلبات القانونية.	3.47	.841	69.40	.000	6
	الخبرة العملية	3.75	.468	75.00	.000	

يتبين من الجدول (8) ظهور الأهمية النسبية للخبرة العملية بدرجة مرتفعة، حيث ظهر المتوسط الحسابي العام (3.75) والانحراف المعياري بلغ (4.68)، هذا وقد جاءت الفقرة التي تنص على "أثناء العمل في الوزارة يكتسب المدقق خبرة ملائمة" بالمرتبة الأولى بين الفقرات وبمتوسط حسابي بلغ قدره (4.03) وانحراف معياري بلغ (5.13)، وبدرجة أهمية نسبية مرتفعة. وجاءت الفقرة التي تنص على "تزيد الوزارة من خبرة المدققين عن طريق توفير الكتب والنشرات المحلية والدولية ذات العلاقة بالتدقيق والمتطلبات القانونية" بأخر مرتبة بين الفقرات وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.47) وبلغ الانحراف المعياري (8.41). وبدرجة أهمية نسبية متوسطة. ويعزو الباحث ذلك إلى أن تلك الوزارات والمؤسسات الحكومية تأخذ باعتبارها مدى امتلاك الخبرة العملية للمدقق، وإن هذه الخبرة تنمو من خلال العمل الميداني والاحتكاك بالواقع وهذا يؤكد أنه يتم اكتساب الخبرة أثناء العمل الميداني.

اختبار الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة العملية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)".

يظهر الجدول (9) بلوغ معامل الارتباط (0.455) وأيضاً تساوي القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000) وهو أدنى من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يشير إلى تواجد العلاقة الدالة إحصائياً ما بين الخبرة العملية وخصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، وبالتالي يتم قبول الفرضية.

يلاحظ أن الخبرة العملية الذي توفر من تحليل الجدول السابق هو أحد عوامل الجودة في التدقيق وانعكس ذلك على جودة التقرير الذي ينتج عن قسم التدقيق الداخلي في الوزارات

جدول (9): "معامل الارتباط بين الخبرة العملية وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
0.000	0.455**	"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الخبرة العملية وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

تحليل المجال الثالث (التدريب)

استخدم الباحث اختبار T لمعرفة ان كان متوسط لدرجة الاستجابة قد وصل لدرجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لم يتم ذلك. النتائج تظهر في جدول (10).

جدول (10): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال التدريب"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
13	يحقق التدريب الاحتياجات العملية للمدقق الداخلي.	4.01	.488	80.20	38.697	.000	1
14	هناك تنوع مهني في عمليات تدريب المدقق الداخلي بشكل يتناسب مع المهام التي يؤديها المدقق.	3.83	.498	76.60	31.371	.000	2
16	يحصل المدقق الداخلي على الدورات التدريبية الكافية للقيام بأعماله الرقابية بشكل جيد.	3.45	.922	69.00	9.217	.000	3
12	تعد الوزارة ورشات عمل ودورات تدريبية للمدققين الداخليين.	3.44	.805	68.80	10.160	.000	4
17	تحرص الوزارة على تحفيز المدققين الداخليين وتشجيعهم وفقاً لخطة تدريب تعد سنوياً لهذا الغرض.	3.43	.860	68.60	9.450	.000	5
11	يوجد في الوزارة دائرة متخصصة عن وضع برامج التطوير المهني للمدققين بصلاحيات ملائمة.	3.41	.723	68.20	10.499	.000	6

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
15	تعمل الوزارة على زيادة دافعية وتحفيز المدققين الداخليين لحضور ندوات ومؤتمرات عالمية ومهنية في مجال الاختصاص.	3.37	.741	67.40	9.310	.000	7
19	يُعتَمَد على برامج ضبط الجودة لزيادة كفاءة التدريب.	3.35	.768	67.00	8.562	.000	8
18	تخصص الوزارة موازنة مستقلة خاصة بتدريب المدققين.	3.23	.793	64.60	5.389	.000	9
	التدريب	3.50	.598	70.00	15.725	.000	

يتبين من الجدول (10) ظهور الأهمية النسبية للتدريب بدرجة مرتفعة، فالمتوسط الحسابي العام بلغ (3.50) وبينما بلغ الانحراف المعياري (0.598)، وقد ظهرت الفقرة التي تنص على "يُحقق التدريب الاحتياجات العملية للمدقق الداخلي" بالمنزلة الأولى من بين الفقرات وكذلك بلغ المتوسط الحسابي (4.01) والانحراف المعياري (0.488). وجاءت الأهمية النسبية مرتفعة. في حين جاءت الفقرة التي تنص على "تخصص الوزارة موازنة مستقلة خاصة بتدريب المدققين" بالمرتبة الأخيرة بين الفقرات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.23) والانحراف المعياري (0.793). وبأهمية نسبية متوسطة.

اختبار الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)".

يظهر جدول (11) بلوغ معامل الارتباط درجة (0.397)، والقيمة الاحتمالية (Sig) بلغت (0.000) وهي أدنى من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى تواجد علاقة دالة إحصائية بين التدريب وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، وعليه تُقبل الفرضية. كما يلاحظ أن التدريب الذي توفر من تحليل الجدول السابق هو إحدى العوامل الخاصة بجودة عملية التدقيق وكما انعكس ذلك على جودة التقرير الصادر عن قسم التدقيق الداخلي، وأن هناك اهتماماً من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية بتطوير الموظفين من الناحية العملية وقيام ورشات عمل وبرامج تدريبية تحقق الاحتياجات العملية للمدقق الداخلي، بالرغم من غياب الموازنة المستقلة أو البرامج المعنية بضبط جودة التدريب.

جدول (11): معامل الارتباط بين التدريب وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
0.000	0.397**	"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التدريب وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية".

تحليل المجال الرابع (استقلالية قسم التدقيق الداخلي)

تم اتباع اختبار T وذلك من أجل معرفة ما إن كان المتوسط الدرجة للاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي تساوي 3 أم لم يحدث ذلك. والنتائج بينها جدول (12).

جدول (12): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال استقلالية قسم التدقيق الداخلي"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
26	يتم تعيين وتكليف المدققين من خلال الإدارة العليا في الوزارة.	3.90	.585	78.00	28.774	.000	1
20	تحظى دائرة التدقيق الداخلي باستقلال كافٍ داخل الهيكل التنظيمي.	3.87	.666	77.40	24.327	.000	2

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
22	وحدة التدقيق الداخلي تابعة لأعلى جهة إدارية بشكل مباشر مما يساعد في تعزيز استقلاليتها.	3.83	.656	76.60	23.534	.000	3
23	للمدقق الصلاحيات الكافية للمراجعة والفحص الخاص بالسجلات.	3.79	.680	75.80	21.865	.000	4
24	للمدقق الصلاحيات الكافية لعملية المراجعة والفحص الممتلكات.	3.77	.667	75.40	21.724	.000	5
21	يُعين المدقق الداخلي بالوزارة بشكل موضوعي تبعاً للمنافسة مما يعزز استقلالية المدقق.	3.70	.742	74.00	17.589	.000	6
25	تعمل الوزارة على توفير الأدوات اللازمة للقائمين بعملية التدقيق.	3.59	.683	71.80	16.211	.000	7
	استقلالية قسم التدقيق الداخلي	3.78	.561	75.60	25.941	.000	

يتبين من هذا الجدول (12) أن درجة الأهمية النسبية لاستقلالية قسم التدقيق الداخلي ظهرت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.78) والانحراف المعياري بلغ (0.561)، كما برزت الفقرة التي تنص على "يتم تعيين وتكليف المدققين من خلال الإدارة العليا في الوزارة" بالمرتبة الأولى من بين الفقرات بمتوسط حسابي قدره (3.90) وانحراف معياري قدره (0.585). وجاءت الأهمية النسبية المرتفعة. في حين ظهرت الفقرة التي تنص على "تعمل الوزارة على توفير الأدوات اللازمة للقائمين بعملية التدقيق" بالمرتبة الأخيرة بين الفقرات وبمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.683). وأن الأهمية النسبية جاءت مرتفعة. وهذا يدل على تمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال كافٍ داخل الهيكل التنظيمي، وأن للمدقق صلاحيات كافية لمراجعة وفحص السجلات.

اختبار الفرضية الرابعة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية قسم التدقيق الداخلي لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)".

يظهر جدول (13) أن معامل الارتباط يساوي (0.793) وظهرت القيمة الاحتمالية (Sig) بدرجة تساوي (0.000) وعليه في دون مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود علاقة لها دلالة إحصائية ما بين استقلالية قسم التدقيق الداخلي وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، وبالتالي قبول الفرضية.

كما يلاحظ من تحليل الجدول السابق أن استقلالية قسم التدقيق الداخلي هو أحد العوامل لجودة عملية التدقيق وانعكس ذلك على جودة التقارير الصادرة عن قسم التدقيق الداخلي التابع للوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Mac & Gils, 2014) حيث وجد أن الاستقلالية تعد عاملاً مهماً في جودة التدقيق الداخلي، ودراسة (Suyono, 2012) حيث أشارت إلى أن الاستقلالية لها أثر كبير في جودة عملية التدقيق. وكذلك دراسة (ذنيبات, 2008) التي أظهرت أن هنالك أثر كبير وبإلغ لاستقلالية التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الداخلي.

جدول (13): "معامل الارتباط بين استقلالية قسم التدقيق الداخلي وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استقلالية قسم التدقيق الداخلي وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"	0.793**	0.000

تحليل المجال الخامس (اهتمام الإدارة العليا)

لقد استُخدم اختبار T من أجل معرفة إن كان متوسط درجة الاستجابة قد توصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا يحدث ذلك. كما أن النتائج مبينة في جدول (14).

جدول (14): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال اهتمام الإدارة العليا"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
31	متابعة ما يصدر من توصيات صادرة عن التقارير من قبل الإدارة العليا بالوزارة.	3.83	.584	76.60	26.632	.000	1
27	تهتم الإدارة العليا بالتدقيق وتشرف عليه بشكل جيد.	3.82	.524	76.40	29.302	.000	2
32	للإدارة العليا الاستعداد لتقديم نظام تبادل للمعلومات وتدقيقها بين المستويات.	3.71	.648	74.20	20.365	.000	3
29	تقدم الإدارة اجراءات معينة لحل خلافات الاجتهادات المهنية بين الأفراد المشاركين في عملية التدقيق.	3.67	.660	73.40	18.879	.000	4
28	تدعم الإدارة العليا وتقدر جهود دائرة التدقيق الداخلي أديباً ومادياً.	3.47	.807	69.40	10.801	.000	5
30	يجري التنسيق من قبل الإدارة مع المدقق الخارجي لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشاكل العمل.	3.13	.827	62.60	3.038	.003	6
	اهتمام الادارة العليا	3.60	.515	72.00	21.954	.000	

الجدول (14) يظهر حصول الأهمية النسبية لاهتمام الإدارة العليا على الدرجة المرتفعة، فالمتوسط الحسابي العام لها قد بلغ (3.60) وبلغ الانحراف المعياري (0.515)، وجاءت فقرة "متابعة التوصيات الصادرة عن التقارير من قبل الإدارة العليا بالوزارة" بالمرتبة الأولى من بين الفقرات حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.83) كما انه بلغ الانحراف المعياري (0.584). وجاءت الأهمية النسبية مرتفعة. في حين حصلت الفقرة التي تنص على "يجري التنسيق من قبل الإدارة مع المدقق الخارجي لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشاكل العمل" على المنزلة الأخيرة بين الفقرات حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.13) والانحراف المعياري (0.827). وجاءت الأهمية النسبية متوسطة. ويعزو الباحث ذلك الى اهتمام الإدارة العليا بالتدقيق والاشراف عليه بشكل جيد و متابعة التوصيات التي تقدمها التقارير الصادرة من قبل الإدارة العليا بالوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية.

اختبار الفرضية الخامسة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اهتمام الإدارة العليا لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)"

يظهر جدول (15) أن معامل الارتباط ظهر بدرجة تساوي (0.754) وأيضاً تساوي القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000) وهي أدنى من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يشير أن هنالك تواجد لعلاقة ذات دالة إحصائية بين اهتمام الإدارة العليا وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، وبالتالي قبول الفرضية. يلاحظ أن اهتمام الإدارة العليا الذي توفر من تحليل الجدول السابق هو أحد العوامل للجودة في عملية التدقيق حيث انعكس ذلك على جودة التقرير المقدم من قسم التدقيق الداخلي في الوزارات

جدول (15): "معامل الارتباط بين اهتمام الإدارة العليا وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
0.000	0.754**	"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اهتمام الادارة العليا وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

تحليل المجال السادس (تخطيط عملية التدقيق)

لقد استخدم اختبار T وذلك للكشف عما إذا كان المتوسط لدرجة الاستجابة قد وصل لدرجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. وتوضح النتائج في جدول (16).

جدول (16): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال تخطيط عملية التدقيق"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
37	البرنامج الذي يتم تضمينه وتطبيقه له أثر كبير في نجاح عملية التدقيق الداخلي.	3.96	.588	79.20	30.654	.000	1
36	يؤخذ بعين الاعتبار حجم ودقة تعقيد عملية التدقيق في تخطيط العملية.	3.92	.591	78.40	29.140	.000	2
35	ان عملية التخطيط تشمل الأخذ بالاعتبار عدد المدققين المطلوبين لكل عملية تدقيق.	3.91	.595	78.20	28.762	.000	3
33	تتضمن عملية التخطيط تطوير المعلومات الأولية ومتابعة المعلومات المستقاة من عمليات التدقيق السابقة وتحديثها.	3.89	.684	77.80	24.474	.000	4
34	عملية التخطيط تتضمن تخمين الوقت الواجب لإنجاز وتحديد احتياجاتها من المدققين.	3.86	.543	77.20	29.538	.000	5
	تخطيط عملية التدقيق	3.91	.532	78.20	31.996	.000	

يتبين من هذا الجدول (16) أن الأهمية النسبية لتخطيط عملية التدقيق ظهرت مرتفعة، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (3.91) هذا وبلغ الانحراف المعياري (0.532). كما وظهرت الفقرة التي تنص على "البرنامج الذي يتم تضمينه وتطبيقه له أثر كبير في نجاح عملية التدقيق الداخلي" بالمرتبة الأولى من بين الفقرات وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.96) والانحراف المعياري بلغ (0.588). وجاءت الأهمية النسبية بدرجة مرتفعة. في حين احتلت الفقرة التي تنص على "تتضمن عملية التخطيط تقدير الوقت اللازم لإنجاز وتحديد احتياجاتها من المدققين" الترتيب الأخير بين الفقرات حيث حصلت على متوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.543) وبأهمية نسبية مرتفعة. ويعزو الباحث ذلك إلى أن اعتبار التخطيط من الشروط والمستلزمات الخاصة بعملية التدقيق، واعتبار التخطيط عاملاً له أثر في تيسير عملية التخطيط واستثمار الوقت والجهد، وطريقة لمعرفة الاحتياجات اللازمة من الموارد سواء أكانت من الموارد المادية أو البشرية. اختبار الفرضية السادسة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)".

يبين جدول (17) أن قيم معامل الارتباط بلغ درجة (0.901) وأن القيمة الاحتمالية (Sig) ظهرت تساوي (0.000) وهي تقل عن مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، وبالتالي يتم قبول الفرضية. يلاحظ أن تخطيط عملية التدقيق الذي توفر من تحليل الجدول السابق هو من أحد عوامل الجودة في عملية التدقيق حيث أن ذلك انعكس على جودة التقرير الصادر عن قسم التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (التميمي، 2012) التي أشارت أن لعامل التخطيط والتقييم والاجراءات لتنفيذ مهمة التخطيط أثر على تحقيق جودة عملية التدقيق.

جدول (17): "معامل الارتباط بين تخطيط عملية التدقيق وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية".

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تخطيط عملية التدقيق وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية".	0.901**	0.000

تحليل المجال السابع (الكفاءة المهنية)

لأجل معرفة ما إذا أن متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا تم اتباع اختبار T وتم اظهار النتائج في جدول (18).

جدول (18): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال الكفاءة المهنية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
45	يحرص مدير التدقيق الداخلي على تقديم وايصال التعميمات المناسبة بداية كل عملية مراجعة.	3.89	.466	77.80	35.767	.000	1
46	عند أداء مهام التدقيق الداخلي يتم الالتزام بما هو محدد من معايير مهنية.	3.87	.575	77.40	28.374	.000	2
47	ان مدير التدقيق يعمل على مراجعة التقارير وأوراق العمل بمهنية.	3.87	.565	77.40	28.880	.000	3
38	يقوم مدير التدقيق الداخلي في الوزارة بالإشراف على تنفيذ العمل حسب خطوات البرنامج المعتمد.	3.85	.603	77.00	26.319	.000	4
43	يحرص المدقق الداخلي على المتابعة للتطورات التي تحدث على معايير التدقيق ويستند إليها عند أداء عمله.	3.85	.576	77.00	27.483	.000	5
42	يتمتع المدقق الداخلي في الوزارة بالمهارات الخاصة بأداء عملية التدقيق الداخلي.	3.84	.542	76.80	29.117	.000	6
44	يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار عند بذل المهام المهنية الضرورية درجة كفاءة الرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الوزارة.	3.84	.562	76.80	28.041	.000	7
39	لدى المدققين في الوزارة إلمام كاف بمعايير التدقيق الداخلي.	3.81	.617	76.20	24.684	.000	8
41	يتمتع مدقق الوزارة الداخلي بالمعرفة الكافية بشكل عام.	3.81	.588	76.20	25.622	.000	9
40	يحرص المدقق الداخلي في الوزارة على التحصيل المهني ليتمكن من تطوير مهاراته.	3.80	.595	76.00	25.260	.000	10
	الكفاءة المهنية	3.84	.499	76.80	31.618	.000	

يشير الجدول (18) أن الأهمية النسبية "للکفاءة المهنية" ظهرت مرتفعة، حيث ظهر المتوسط الحسابي العام (3.84) وكذلك الانحراف المعياري بلغ (4.99)، كما اخذت الفقرة التي تنص على "يحرص مدير التدقيق الداخلي على توصيل التعميمات المناسبة بداية كل عملية مراجعة" المرتبة الأولى من بين الفقرات بمتوسط حسابي يساوي (3.89) وانحراف معياري يساوي (4.66) وجاءت الأهمية النسبية بدرجة مرتفعة. في حين جاءت الفقرة التي تنص "يحرص المدقق الداخلي في الوزارة على التحصيل المهني ليطور مهاراته" في المرتبة الأخيرة بين الفقرات حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.80) وانحرافها المعياري (5.95) وظهرت الأهمية النسبية مرتفعة.

ويعزو الباحث ما جاء الى اهتمام مدير التدقيق الداخلي وحرصه على توفير التعميمات الملائمة عند بداية كل عملية مراجعة، ودرجة التقيد والالتزام بالمعايير المهنية عند أداء مهام التدقيق الداخلي، وحرص المدقق الداخلي على متابعة التغيرات والتطورات الحاصلة على معايير التدقيق ويستند إليها عند أداء عمله.

اختبار الفرضية السابعة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)".

يظهر جدول (19) أن معامل الارتباط بلغ (0.896) كما أن القيمة الاحتمالية (Sig) قد بلغت (0.000) وهي دون مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير الى العلاقة الدالة إحصائياً ما بين الكفاءة المهنية وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية، وبالتالي يتم قبول الفرضية.

يلاحظ أن الكفاءة المهنية التي وجدت من تحليل الجدول السابق تعد إحدى عوامل الجودة في عملية التدقيق وانعكس ذلك على جودة التقرير الصادر عن قسم التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (MacRae & Gils, 2014) والتي اعتبرت توفر الموظفين الأكفاء يتبعون المعايير من العوامل الهامة في جودة التدقيق الداخلي. وأيضاً لقد اتفقت مع نتيجة دراسة (التميمي، 2012) التي دلت الى أن هناك اثر لعامل الاختصاص المهني للمدقق على جودة عملية التدقيق.

جدول (19): "معامل الارتباط بين الكفاءة المهنية وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الكفاءة المهنية وبين خصائص التقرير في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية"	0.896**	0.000

تحليل المتغير التابع: خصائص التقرير

لقد أنجز اختبار T من أجل معرفة أكان متوسط درجة الاستجابة قد وصل درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج مبينة في جدول (20).

جدول (20): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال خصائص التقرير"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
61	يشتمل كل تقرير على عنوان وتاريخ وتوقيع الجهة المعدة له.	3.99	.490	79.80	37.708	.000	1
52	يقدم التقرير للوزير باعتباره أعلى هيئة إدارية في الوزارة.	3.97	.573	79.40	31.785	.000	2
57	تجمع البيانات من حقائق مؤكدة ومن أكثر من مصدر لتعزيز موثوقيتها.	3.95	.606	79.00	29.371	.000	3
62	تتضمن التقارير ملخصاً للنتائج.	3.92	.532	78.40	32.430	.000	4
63	يتم التنوع في أشكال التقارير المعدة (مفتوحة ومغلقة)	3.92	.463	78.40	37.264	.000	5
51	يضم التقرير على نطاق عملية الفحص والتدقيق.	3.91	.596	78.20	28.440	.000	6
60	يحافظ على سرية البيانات المتضمنة في التقرير.	3.90	.506	78.00	33.249	.000	7
48	تشتمل التقارير على أهداف عملية التدقيق الداخلي.	3.89	.528	77.80	31.362	.000	8
55	يتم إعداد التقارير في صورة مكتوبة بحيث تكون أقل عرضة لسوء الفهم.	3.88	.513	77.60	32.010	.000	9

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
49	يتضمن تقرير المدقق الداخلي ملاحظات ذات علاقة بتطوير نظام الرقابة الداخلية بما يحقق جودة الأداء.	3.87	.576	77.40	28.191	.000	10
50	يضم التقرير معلومات شاملة لكل أوجه نشاط الوزارة.	3.87	.535	77.40	30.363	.000	11
56	تُعد اللغة المستخدمة في التقرير خالية من التحيز والإيحاء.	3.87	.547	77.40	29.896	.000	12
54	عند إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم الالتزام بالمعايير المهنية.	3.85	.507	77.00	31.548	.000	13
59	تتميز التقارير بالتكامل مع الإيجاز ودون إخلال بجودة عرض الموضوع وتحليله.	3.83	.611	76.60	25.275	.000	14
58	تشتمل التقارير انتقادات مهمة واقتراحات لعلاج السلبيات في المستقبل.	3.81	.649	76.20	23.479	.000	15
53	يُعد التقرير ويسلم في الوقت المناسب.	3.80	.532	76.00	28.058	.000	16
	خصائص التقرير	3.89	.469	77.80	35.498	.000	

يتبين من هذا الجدول (20) بلوغ الأهمية النسبية لخصائص التقرير الدرجة المرتفعة، حيث ظهر المتوسط الحسابي العام (3.89) والانحراف المعياري بلغ (0.469). كما أن الفقرة التي تنص على "يشتمل كل تقرير على عنوان وتاريخ وتوقيع الجهة المعدة له" ظهرت في المرتبة الأولى من بين الفقرات وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.99) والانحراف المعياري (0.490). والأهمية النسبية لها جاءت مرتفعة. في حين حصلت الفقرة التي تنص على "يُعد التقرير ويسلم في الوقت المناسب" في المرتبة الأخيرة من بين الفقرات وحصلت على متوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.532). وجاءت بأهمية نسبية مرتفعة.

-تحليل جميع فقرات الاستبانة: للتحقق فيما إذا كان متوسط درجة الاستجابة بلغ الموافقة المتوسطة والتي تساوي 3 أم لم يحدث ذلك تم اللجوء الى اختبار T. وتم اظهار النتائج المستخرجة في جدول (21).

جدول (21): "المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لجميع فقرات الاستبانة"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
6	تخطيط عملية التدقيق	3.91	.532	78.20	31.996	.000	1
8	خصائص التقرير	3.89	.469	77.80	35.498	.000	2
7	الكفاءة المهنية	3.84	.499	76.80	31.618	.000	3
4	استقلالية قسم التدقيق الداخلي	3.78	.561	75.60	25.941	.000	4
2	الخبرة العملية	3.75	.468	75.00	30.164	.000	5
1	التأهيل العلمي	3.67	.455	73.40	27.523	.000	6
5	اهتمام الإدارة العليا	3.60	.515	72.00	21.954	.000	7
3	التدريب	3.50	.598	70.00	15.725	.000	8
1	جميع فقرات الاستبانة	3.76	.423	75.20	33.704	.000	

يبين جدول (21) بلوغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة مساوياً (3.76) حيث أن الدرجة الكلية من 5 وهذا يعني أن المتوسط الحسابي النسبي 75.20، قيمة الاختبار 33.704 والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 لذلك تعد الفقرات ذات دلالة

إحصائية عند مستوى (0.05) مما يدل على زيادة متوسط درجة الاستجابة عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وذلك يبين أن هناك موافقة من جهة أفراد عينة الدراسة على الفقرات بشكل عام.

الاستنتاجات:

- 1- ظهور علاقة ذات دلالة احصائية للمؤهل العلمي لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي لدى عينة الدراسة وهي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. حيث جاءت الأهمية النسبية للمؤهل العلمي مرتفعة، حيث إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (3.67) وبلغ الانحراف المعياري (455)، وهذا يدل على الاهتمام المرتفع من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية بتعيين المدقق تبعاً لما يتوفر لديه من تأهيل علمي، وكذلك امكانية حصول المدقق الداخلي على ترقية وظيفية عند حصوله على شهادة معينة.
- 2- ظهور علاقة ذات دلالة احصائية للخبرة العملية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. إذ جاءت الأهمية النسبية للخبرة العملية مرتفعة، وأن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.75) وبلغ الانحراف المعياري (468). وهذا يبين اهتمام الوزارات والمؤسسات الحكومية على مدى امتلاك المدققين للخبرة العملية عند التعيين واشتراط الوزارة حصولهم على سنوات خبرة كافية.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية للتدريب وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. وجاءت الأهمية النسبية للتدريب مرتفعة، حصل المتوسط الحسابي العام على (3.50) بينما بلغ الانحراف المعياري (598). وهذا يبين توفر الحرص لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية على عقد الورشات والدورات التدريبية الكافية التي تمكن وتساعد المدققين من القيام بأعمالهم الرقابية بشكل جيد.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة احصائية لاستقلالية قسم التدقيق الداخلي وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. وأن الأهمية النسبية لاستقلالية قسم التدقيق جاءت مرتفعة، حيث جاءت بمتوسط حسابي عام (3.78) وبلغ الانحراف المعياري (561). وهذا يبين أن قسم التدقيق الداخلي تابع لأعلى جهة ادارية بشكل مباشر مما يساعد في تعزيز استقلاليته، وأن المدقق يتمتع بصلاحيات كافية لمراجعة وفحص السجلات.
- 5- توجد علاقة ذات دلالة احصائية لاهتمام الإدارة العليا وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. وأن الأهمية النسبية لاهتمام الإدارة العليا جاءت مرتفعة، هذا وبلغ المتوسط الحسابي العام (3.60) وبلغ الانحراف المعياري قدره (515). وهذا يعكس مدى اهتمام الإدارة العليا بالتدقيق والاشراف عليه بشكل جيد.
- 6- توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين تخطيط عملية التدقيق وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. وجاءت الأهمية النسبية لتخطيط عملية التدقيق بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.91) وبلغ الانحراف المعياري بلغ (532). وهذا يبين مدى اعتبار الإدارة التخطيط عاملاً ضرورياً ومهماً في توفير كل من الوقت والجهد وألية لمعرفة الاحتياجات الضرورية من الموارد، ويساعد في ربط أهداف التدقيق وأهداف الوزارة.
- 7- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الكفاءة المهنية لمعد التقرير وجودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأردنية. وجاءت الأهمية النسبية لهذه الخصائص التقارير مرتفعة، كما وصل المتوسط الحسابي العام (3.89) بينما بلغ الانحراف المعياري (469). وهذا يعكس مدى الاهتمام من قبل الوزارات والمؤسسات بمتابعة الالتزام والتقيد في المعايير المهنية وتقديم التعميمات الملائمة للمدققين.

التوصيات:

- 1- ضرورة اصدار المؤسسات والوزارات الحكومية لنشرات أو كتيبات تعمل على تحسين وتطوير خبرة المدقق الداخلي.
- 2- أهمية تخصيص موازنة خصيصاً للدورات التدريبية للمدققين في عدة مجالات وفتح الباب للحرية في العمل للتمكن من نقل وتطبيق ما تم تعلمه في هذه الدورات.
- 3- تأكيد الاستمرارية في دعم الادارة العليا لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية لقيم التدقيق الداخلي وتعزيز التعاون ما بين أفرادها.
- 4- نشر الوعي بأهمية نيل الشهادات المهنية من قبل المدققين الداخليين مما ينعكس على الأداء ويحسن العمل.
- 5- اجراء دراسات مستقبلية تتناول التدقيق الداخلي مع متغيرات اخرى وتطبيق الدراسة في قطاعات مختلفة.

المراجع :

المراجع العربية:

- أبو حمام، ماجد. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو هين، إياد. (2005). العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- التميمي، جمانة. (2012). العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، 5(10)، 193-219.
- التويجري، عبدالرحمن والناعابي، حسين. (2008). جودة خدمة المراجعة- دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، 22(1)، 219-255.
- الجابري، محمد. (2014). تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.
- جربوع، يوسف. (2006). مجالات مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالجامعة الإسلامية في غزة. بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، المجموعة الثالثة.
- جمعة، احمد. (2011). التدقيق الداخلي الحكومي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الخيسي، عبدالباسط. (2013). مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة. مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1(1)، 191-234.
- العبادي، ابراهيم. (2014). دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي- دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22(2)، 263-288.
- العبدلي، محمد. (2012). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
- العفيفي، مؤمن. (2009). مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عيسى، سمير. (2008). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 45(1)، 1-57.
- سالم، اياد. (2012). واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المباشر، حسن. (2014). علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المدلل، يوسف. (2007). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في سوق فلسطين). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المرعي، نبيه. (2009). دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدارا، الأردن، اربد.

المراجع الأجنبية:

- Australian National Audit Office. (2012). Public Sector Internal audit an investment in assurance and business improvement, Australia.
- Kagermann, H., Kinney, W., and Kuting, K. (2008). Internal audit handbook. (Z.keil, Trans.). Springer- Verlag Berlin Heidelberg, USA, MacRace
- Meiges, W. & Whittington, O. & Pany, K., & Meiges, R. (1989). Principles of auditing. (9th ed.), Homewood, Boston.
- Palm, S. (2013). How To Write An Impactful Audit Report, IIA Chapter 53rd Annual Seminar. Chicago.
- Robert, B. et. Al. (2009). Guide to Internal Audit. (2nd ed.), USA; Protiviti Inc.
- Salazar, M. (2002). Operational auditing, Mini-Tutorial Report www.slideshare.net
- Suyono, E. (2012). Determinant Factors Affecting The Audit Quality; An Indonesian Perspective. Global Review of Accounting and Finance, 3(2), 42-57
- Vallabhaneni, S. (2015). Internal Audit Practice. Part2, Wiley.